



أثر الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية في الشمول المالي: دراسة تطبيقية على

المصارف التجارية في الجبل الأخضر

أ.د. أحمد فتحي الفطراس

أ.هنا عسوي فرج عسوي

أستاذ المحاسبة بجامعة درنة

عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد / جامعة درنة

ahmed.elfrtas@gmail.com

hanaaeswissy@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/01/17 : تاريخ القبول: 2026/04/30 : تاريخ النشر: 2026/09/01

الكلمات المفتاحية:

المستخلص

الإفصاح المحاسبي، الإفصاح الإلزامي، الإفصاح الطوعي، الشمول المالي.

تبحث هذه الدراسة أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على الشمول المالي، من خلال دراسة تطبيقية للمصارف التجارية في منطقة الجبل الأخضر. وتعتمد الدراسة منهجاً وصفيّاً تحليليّاً، وتستخدم استبياناً تم تطويره بناءً على دراسات سابقة ذات صلة، بعد التأكد من صحته وموثوقيته. يشمل مجتمع الدراسة موظفي المصارف التجارية العامة والخاصة، بالإضافة إلى موظفي الإدارة العامة للبنك التجاري ووحدة الاستقرار المالي في مصرف ليبيا المركزي - البيضاء. استخدمت تقنية المعاينة العشوائية الطبقية، مما أسفر عن جمع 102 استبياناً صالحاً مناسباً للتحليل الإحصائي. تظهر النتائج أثراً ذا دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على تعزيز الشمول المالي، حيث يسهل الإفصاح وصول الأفراد والمؤسسات إلى الخدمات المالية ويحسن كفاءة استخدامها. كما تكشف النتائج أن الإفصاح المحاسبي الإلزامي والاختياري يلعبان دوراً حيوياً في تعزيز الشمول المالي، مما يؤكد أهمية تحسين مستويات الإفصاح كأداة فعالة لتعزيز الاستقرار المالي، لا سيما في السياق الليبي. علاوة على ذلك، خلصت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي الطوعي يمثل العامل الأكثر تأثيراً، إذ يوفر معلومات إضافية تعزز ثقة العملاء وتساهم في توسيع قاعدة عملاء المصارف. وبناءً على ذلك، توصي الدراسة بالالتزام بمعايير المحاسبة المتعلقة بالإفصاح الإلزامي، وتوسيع نطاق المعلومات المفصّح عنها، ودعم برامج التثقيف المالي لرفع مستوى الوعي بين الفئات المستهدفة ماليّاً بشأن الخدمات المالية المتاحة.

The Impact of Accounting Disclosure in Financial Reports on Financial Inclusion: An Applied Study on Commercial Banks in the Green Mountain Region

Hanaa Eswisi Faraj Eswisi
Faculty Member at the University of Derna

Prof. Dr. Ahmed Fathi Al-Fartas
Professor of Accounting at the University of Derna

Received :17/01/2026

Accepted: 30/04/2026

Published: 01/09/2026

Abstract

This study investigates the impact of accounting disclosure in financial reports on financial inclusion, through an applied study of commercial banks in the Green Mountain region. The study adopts a descriptive-analytical approach and utilizes a questionnaire developed based on relevant prior studies, after ensuring its validity and reliability. The study population comprises employees of public and private commercial banks, as well as employees of the General Administration of the Commercial Bank and the Financial Stability Unit at the Central Bank of Libya - Al-Bayda. A stratified random sampling technique was employed, resulting in the collection of (102) valid questionnaires suitable for statistical analysis. The findings demonstrate a statistically significant impact of accounting disclosure in financial reports on enhancing financial inclusion, as disclosure facilitates individuals' and institutions' access to financial services and improves the efficiency of their utilization. The results further reveal that both mandatory and voluntary accounting disclosure play a vital role in promoting financial inclusion, emphasizing the importance of improving disclosure levels as an effective tool for strengthening financial stability, particularly within the Libyan context. Moreover, the study concludes that voluntary accounting disclosure represents the most influential factor, as it provides additional information that enhances customers' trust and contributes to expanding banks' customer base. Accordingly, the study recommends maintaining compliance with accounting standards related to mandatory disclosure, broadening the scope of disclosed information, and supporting financial literacy programs to raise awareness among financially excluded groups regarding available financial services.

Keywords

Accounting Disclosure, Mandatory Disclosure, Voluntary Disclosure, Financial Inclusion.



© The Author(s) 2026. This article is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY-NC 4).

1- الإطار العام للدراسة:

1.1 مقدمة الدراسة:

أن القطاع المصرفي من أهم قطاعات الدولة التي تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي، حيث يختلف هذا الدور من دولة إلى أخرى حسب كفاءة الجهاز المصرفي واستخدام الموارد المتاحة بأفضل شكل ممكن، وتؤكد العديد من الدراسات على أهمية الاستثمار في القطاع المصرفي لما له من دور حيوي في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، ومكافحة الفقر والبطالة، وتحسين مستوى المعيشة (البنك الدولي، 2022؛ الزهراني، 2021).

ويعتبر الشمول المالي أمراً بالغ الأهمية للدول في تحقيق الاستقرار المالي، حيث يساهم في دمج المؤسسات والأفراد الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي ضمن أطر رسمية، مما يتيح لهم الحصول على الحماية اللازمة ويدعم الاقتصاد الوطني في الوقت نفسه، ونظراً لهذه الأهمية الكبيرة، سعت معظم دول العالم إلى تبني استراتيجيات تهدف إلى تحقيق وتعزيز الشمول المالي (عائشة وخالد، 2022)، ويهدف الشمول المالي إلى تصميم الخدمات المقدمة للعملاء مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم قبل إصدارها بشكلها النهائي، كما يسعى الشمول المالي إلى ضمان وجود شفافية في عملية تقديم بيانات العملاء أثناء تلقيهم الخدمة وبعد انتهائها (شاهين، 2020)، ويعد مصطلح الشمول المالي أحد المفاهيم التي انتشرت بقوة خلال الأعوام القليلة الماضية، نظراً لما يعكسه هذا المفهوم من قدرة للأفراد والوحدات الاقتصادية في استخدام الوصول إلى كافة الخدمات المالية المتنوعة والمبتكرة والمتمتعة بالجودة المطلوبة بسهولة وبأسعار منخفضة تنافسية مع حماية حقوقهم ومساعدتهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بكفاءة وفاعلية، (هناء، 2022: ص أ).

وفي هذا السياق ازداد الاهتمام بالإفصاح المحاسبي، ليصبح موضوعاً يحظى باهتمام كبير من قبل مختلف الجهات المعنية على مستوى المؤسسات الخاصة والعامة، سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي (العكر، 2009)، ويعود ذلك للانهيابات المالية والفضائح الإدارية للمؤسسات العملاقة في العديد من دول العالم والتي كان على رأسها مؤسسة (انرون) للطاقة، ومؤسسة (ارثر اندرسون) لتدقيق الحسابات حيث رأى البعض أن تلك الانهيابات ناتجة عن نقص الشفافية والوضوح، بالإضافة إلى تجاهل الأخطاء، وهذا ما جعل الحصول على المعلومات وموثوقيتها من القضايا المهمة التي تُطرح بشكل مستمر (لبنى، 2018).

تأتي هذه الدراسة للتعرف على بيان أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على تحقيق الشمول المالي، من خلال توفير معلومات محاسبية دقيقة وموثوقة تعزز الشفافية وتدعم ثقة مستخدمي التقارير المالية، ويساهم الإفصاح المحاسبي الفعال في تحسين جودة المعلومات المالية، بما يساعد مستخدميها على اتخاذ قرارات مالية سليمة ويسهل وصول مختلف فئات المجتمع إلى الخدمات.

2.1 الدراسات السابقة:

تعددت وتنوعت الدراسات السابقة التي تناولت موضوعي: (الإفصاح المحاسبي، والشمول المالي)؛ لذلك تم تصنيفها إلى دراسات ذات صلة بالإفصاح المحاسبي (المتغير المستقل)، ودراسات متعلقة بالشمول المالي (المتغير التابع)، ودراسات تشتمل على الإفصاح المحاسبي والشمول المالي (المتغيرين معاً)، مُرتبة من الأحدث إلى الأقدم على النحو الآتي:

1.2.1 الدراسات المتعلقة بالإفصاح المحاسبي:

- دراسة الأرضي (2023) :

هدفت هذه الدراسة في تحديد طبيعة العلاقة بين نوعي الإفصاح الإلزامي و الاختياري، قام الباحث بإجراء الدراسة الإختبارية بالتطبيق علي شركات مؤشر سوق المال المصري EGX70 وذلك من خلال تحليل القوائم المالية والإيضاحات وتقرير الحوكمة وتقرير مجلس الإدارة، وطبقت عينة الدراسة على خمسة وخمسون شركة من الشركات المدرجة بمؤشر البورصة المصرية EGX70 وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة بديله بين الإفصاح الإلزامي و الاختياري، و أوصى الباحث بالتوسع في دراسة العلاقة بين نوعي ممارسة الإفصاح في إطار عينات أكبر من عينة الدراسة الحالية ودراسة مدي تأثير العلاقة بين نوعي الإفصاح على قدرة كل منهما على التأثير علي العواقب الاقتصادية

- دراسة عبد وعنون (2021):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهمية الإفصاح المحاسبي الإلزامي وأثره على كفاءة القرارات الاستثمارية، حيث جاء لمعالجة الإشكالية التي تعاني منها المصارف والتي تتمثل بشيوع مبدأ التحفظ وعدم الإفصاح عن البيانات والمعلومات المحاسبية لأصحاب المصلحة، و تم توزيع الاستبانة على عينة البحث والبالغة (38) موظف، حيث تم استعمال بعض الأساليب الإحصائية مثل معامل الارتباط والانحدار لقياس العلاقة والأثر بين متغيرات البحث بواسطة استعمال برنامج SPSS لتحليل البيانات، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان هناك علاقة ارتباط وتأثير بين مستوى الإفصاح المحاسبي و كفاءة القرارات الاستثمارية في المصارف عينة الدراسة أي كلما أفصح المصرف عن معلوماته المالية كلما تمكن أصحاب القرارات باتخاذ قرارات كفؤ، وأوصى الباحثان على ضرورة إلزام المصارف بنشر قوائمها بصفة منتظمة وصادقة تعبر عن المركز المالي الحقيقي لها دون التلاعب بالأرقام .

- دراسة (Ban and Abdulaali (2021)

هدفت هذا الدراسة إلى توضيح دور الإفصاح المحاسبي في تحسين أسعار الأسهم وتعظيم القيمة السوقية للشركة الصناعية العراقية، مع بيان دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية للمستخدمين وتمثلت عينة الدراسة في مجموعة من المحاسبين والإداريين والمدققين العاملين في هذه الشركات، وتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية

لتحليل البيانات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن حدود الإفصاح المحاسبي تساعد في تحسين أسعار الأسهم وبالتالي زيادة القيمة السوقية للشركة بطريقة توافق مع التغيرات البيئية المختلفة، ومن أهم التوصيات التزام الشركات المالية العاملة في العراق بقواعد الشفافية والنزاهة الدولية عند نشر البيانات المالية، وكذلك ضرورة التزام الشركات بنشر نماذج الإفصاح المحاسبي لما لها من أهمية خاصة على المستوى العالي من الشفافية وبالتالي زيادة كفاءة السوق، الاهتمام بالإفصاح الكافي عن البيانات المحاسبية لما له من تأثير على قرارات المستثمرين بما يساعد على زيادة القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية.

2.2.1 الدراسات المتعلقة بالشمول المالي :

- دراسة قادم (2023):

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الشمول المالي في دعم الاستقرار المالي وتعزيز فرص تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، وذلك من خلال منهج وصفي تحليلي، تم فيه عرض مفاهيمي شامل للشمول المالي وتحليل علاقته بمؤشرات الاستقرار المالي، وقد خلصت الدراسة إلى أن الشمول المالي يمثل أداة فعالة لتحسين مستوى المعيشة، والحد من الفقر، وتوفير فرص العمل، إلى جانب دوره في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، كما أبرزت النتائج أن العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي هي علاقة تكاملية، حيث يساهم كل منهما في دعم الآخر، وأوصت الدراسة بضرورة نشر الوعي المالي، وتطوير خدمات مالية مبتكرة تتماشى مع احتياجات مختلف فئات المجتمع.

- دراسة رحيل و الشعافي (2023):

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى توفر الركائز الأساسية للشمول المالي في المصارف الليبية، من خلال دراسة ميدانية على عملاء المصارف التجارية بمدينة مصراته، وباستخدام المنهج الوصفي، أظهرت نتائج تحليل الاستبيانات أن هذه الركائز لا تتوفر بالشكل الكافي، حيث تعاني المصارف من ضعف في التنقيف المالي للعملاء، إلى جانب غياب الابتكار والتطوير في المنتجات والخدمات المالية، وعلى الرغم من توفر البنية التحتية المالية والحماية القانونية للعملاء، إلا أن الدراسة أوصت بضرورة تعزيز الوعي المالي من خلال المعارض والندوات، وتقديم برامج تدريبية في الخدمات الإلكترونية، إضافة إلى زيادة أجهزة الصراف الآلي وتشجيع استخدام بطاقات الدفع الإلكتروني.

- دراسة خير السيد و محمد (2022):

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الشمول المالي وجودة الخدمات المصرفية الإلكترونية في المصارف السودانية، وذلك لمعرفة مدى اهتمام هذه المصارف بتحسين خدماتها المقدمة للعملاء، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتحليلها ببرنامج SPSS، وقد أظهرت النتائج أن الشمول المالي يُساهم في تحسين جودة خدمات الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الهاتف، وأوصت

الدراسة بضرورة رفع وعي العملاء بأهمية الشمول المالي من خلال الحملات الإعلانية، وتشجيع المصارف السودانية على توسيع خدماتها الإلكترونية للوصول إلى أكبر شريحة من العملاء.

3.2.1 دراسات متعلقة بالإفصاح المحاسبي والشمول المالي:

- دراسة أحمد (2024):

هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي على الأداء المالي للمصارف المصرية، حيث اعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها أن الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي من خلال دعم استقرار قاعدة الودائع وتحسين مرونة التمويل والاستثمار بقطاع المصارف مما يؤدي إلى قدرة النظام المالي على تحمل الصدمات الاقتصادية، كما أوصت الباحثة بعدة نقاط منها ضرورة الاهتمام بالعناصر الأساسية اللازمة لزيادة جودة التقارير المالية في المصارف التجارية موضع الدراسة، وضرورة العمل على الاهتمام بطبيعة العلاقة القوية التي تربط بين مؤشرات تطبيق الشمول المالي وجودة التقارير المالية.

- دراسة حسن (2022):

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحديد دور الإفصاح المحاسبي الإلزامي والاختياري في التقارير المالية للمصارف المصرية، من حيث مدى تأثيره على تعزيز الشمول المالي وقد تجسدت منهجية البحث في قيام الباحثة بتقديم دراسة نظرية وتطبيقية لقياس هذا التأثير وتم الاعتماد على عينه من 6 مصارف عن فترة قدرها 5 سنوات، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح الإلزامي ومستوي الإفصاح الاختياري في التقارير المالية للمصارف، وكذلك يؤثر مستوى الإفصاح الإلزامي ومستوي الإفصاح الاختياري في التقارير المالية للمصارف في تعزيز الشمول، وأوصت الدراسة إلى ضرورة تشجيع قطاع المصارف بالمزيد من الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات الاختيارية لأنه يعمل على زيادة الثقة في التقارير المالية المنشورة، ضرورة أن يقوم المصرف المركزي بوضع أطر قانونية خاصة بالمؤسسات المالية التي تسهم في تطوير المنتجات المالية.

3.1 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

أن معظم الدراسات السابقة تناولت العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والشمول المالي في بيئات وقطاعات مختلفة، برزت فجوة بحثية تتمثل في محدودية الدراسات التي عالجت هذا الموضوع في البيئة الليبية، ومن هنا، جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على أثر الإفصاح المحاسبي في الشمول المالي، باعتباره من الموضوعات الحديثة والهامة، لما له من تأثير مباشر في تحقيق الاستقرار المالي وضمان الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بكفاءة وبتكاليف مناسبة.

اتسعت هذه الدراسة في تناولها لأبعاد الشمول المالي، حيث استخدمت ستة أبعاد متكاملة، لتكون -حسب ما توفر للباحثة من أدبيات- الدراسة الوحيدة التي عالجت الشمول المالي بهذا الاتساع، في حين ركزت معظم الدراسات السابقة على بُعدين أو ثلاثة فقط.

كما تمثل هذه الدراسة إضافة نظرية إلى أدبيات المحاسبة والشمول المالي من خلال تقديم إطار متكامل يربط بين الإفصاح المحاسبي بشقيه الإلزامي والاختياري، ومفهوم الشمول المالي، بما يوضح الكيفية التي يسهم بها الإفصاح في تعزيز وصول الأفراد والمؤسسات إلى الخدمات المالية واستخدامها بكفاءة، ويأتي هذا الربط ضمن أحد الموضوعات الحديثة نسبياً في بيئة الاقتصاد الليبي، التي لم تحظَ بعد بالقدر الكافي من البحث والدراسة، الأمر الذي يؤكد أهمية هذه الدراسة في سد الفجوة البحثية القائمة.

4.1 مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن ليبيا تمر بتغيرات سياسية واقتصادية كبيرة وعدم استقرار سياسي و أمّني في الفترات الأخيرة، كما ورد في تقرير البنك الدولي " أن الأزمة السياسية الراهنة أدت إلى توقف محاولات الإصلاح وزادت من ضعف مستويات خدمات الوساطة المالية والشمول المالي في ليبيا، ما أدى إلى نشوء تحديات جديدة تتعلق بالمتطلبات المحاسبية وآلية الإفصاح عنها " (البنك الدولي 2020: ص7).

كما يرتبط الشمول المالي بالاستقرار المصرفي فضلاً عن ارتباطه بالنزاهة والحماية المالية للمستهلك (الأعرجي، 2020: ص323)، وفي هذا الصدد يُجسد حالة الاستقرار المالي بأنها الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادر على تحمل الصدمات المالية بشكل كاف لتوجيه الموارد إلى البدائل الاستثمارية المربحة (Siddik and Kabiraj, 2018 p:35) ولذلك يعدّ الشمول المالي سبباً رئيسياً للنمو الاقتصادي بالدولة والاستقرار المالي لها عن طريق توفير خدمات مالية مختلفة من خلال المصارف (قادم، 2023: ص143)، وحيثُ أن تطبيق الشمول المالي يحتاج إلى تضافر جهود جميع المؤسسات المالية والمصرفية في القطاع العام والخاص وتعبئه الموارد المالية والمصرفية والاستفادة من خبراتها لأجل تبسيط الإجراءات التنظيمية والرقابية والإشرافية التي تضمن تحسين البنية التحتية المالية، وتنويع مصادر التمويل وتطوير الخدمات المالية والمصرفية ومن أهم هذه الخدمات الإفصاح المحاسبي الذي يعتبر أهم أدوات الاتصال بين المصرف وعملائه.

وتأتي هذه الدراسة للتعرف على أثر الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية رغم معوقات الاستقرار والأزمات في الشمول المالي في المصارف الليبية.

على ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساولين التاليين:

- ما أثر الإفصاح المحاسبي الإلزامي بالتقارير المالية في تعزيز الشمول المالي بالمصارف التجارية؟
- ما أثر الإفصاح المحاسبي الاختياري بالتقارير المالية في الشمول المالي بالمصارف التجارية؟

5.1 أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على دور الإفصاح المحاسبي في الشمول المالي بالمصارف التجارية ويتطلب تحقيق الهدف الرئيس للدراسة تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على أثر الإفصاح المحاسبي الإلزامي بالتقارير المالية في الشمول المالي بالمصارف التجارية.
- التعرف على أثر الإفصاح المحاسبي الاختياري بالتقارير المالية في الشمول المالي بالمصارف التجارية.

6.1 أهمية الدراسة:

1.6.1 الأهمية العلمية: تكتسب هذه الدراسة أهميتها من حيث كونها أحد المواضيع المحاسبية الهامة، والتي تلقى اهتماماً كبيراً من جانب الباحثين باعتبارها من الأبحاث القليلة التي تربط بين المتغيرين، كما تلقي الضوء على الاهتمام بالشمول المالي الذي يعتبر من المواضيع الهامة والحديثة، ولا سيما في المصارف التجارية.

2.6.1 الأهمية العملية: تكتسب هذه الدراسة أهميتها العملية من خلال تسليط الضوء على المستجدات في البيئة المحاسبية والقطاع الاقتصادي المحلي بشكل عام، وفي قطاع المصارف بشكل خاص، ذلك من خلال الوقوف على طبيعة الإفصاح المحاسبي بنوعيه الإلزامي والاختياري بالتقارير المالية وأثره في الشمول المالي الذي بدوره يدعم الاستقرار المالي بالقطاع المصرفي ويحقق التنمية الاقتصادية.

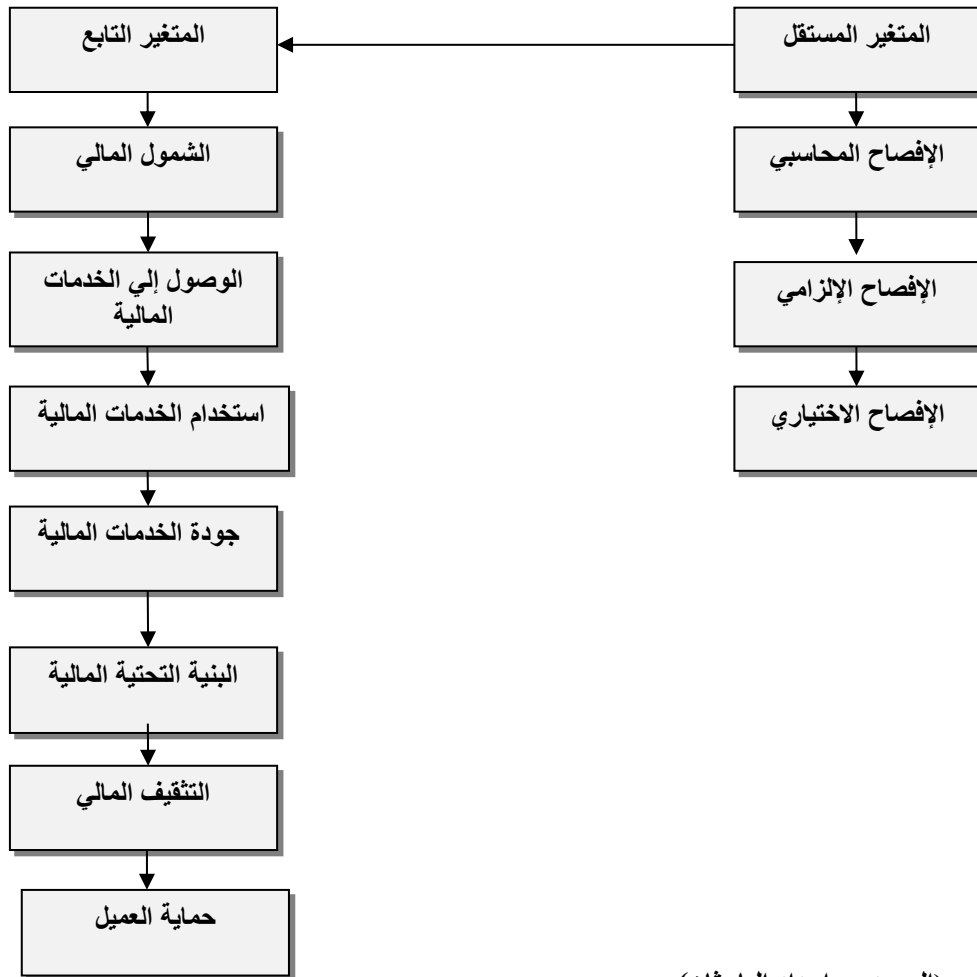
7.1 فرضيات الدراسة:

من خلال تحليل الدراسات السابقة وعرض مشكلة الدراسة وأهدافها يمكن اشتقاق الفرضيات التالية:

- 1- لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (0.05) بين الإفصاح المحاسبي الإلزامي في التقارير المالية وبين تعزيز الشمول المالي بالمصارف التجارية.
- 2- لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (0.05) بين الإفصاح المحاسبي الاختياري في التقارير المالية وبين تعزيز الشمول المالي في المصارف التجارية.

8.1 نموذج الدراسة:

استناداً إلى ما تم ذكره في الدراسات السابقة وبتوافق مع أهداف هذه الدراسة يتضمن نموذجها متغيراً مستقلاً وآخر تابعاً، حيث تضمن المتغير المستقل في الإفصاح المحاسبي من خلال بعدين وهما (الإفصاح الإلزامي، الإفصاح الاختياري)، أما بالنسبة للمتغير التابع، فتجسد في الشمول المالي من خلال الأبعاد التالية (الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية، البنية التحتية المالية، التثقيف المالي، حماية العميل)، والشكل (1) يوضح نموذج الدراسة.



(المصدر : إعداد الباحثان)

شكل (1): نموذج الدراسة

9.1 حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة الحالية على الحدود التالية:

1.9.1 الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة التعرف على دور الإفصاح المحاسبي بشقية (الإلزامي و الاختياري) بالتقارير المالية في تعزيز الشمول المالي بالمصارف التجارية.

2.9.1 الحدود المؤسسية: سيتم الإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها على قطاع المصارف التجارية.

3.9.1 الحدود المكانية: إدارات وفروع المصارف التجارية في مدينة البيضاء.

4.9.1 الحدود البشرية: الموظفين بالإدارات ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة بالمصارف التجارية.

5.9.1 الحدود الزمنية: أجريت الدراسة خلال الفترة (من 3 يناير إلى 28 مارس 2025).

10.1 هيكلية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة قُسمت هذه الدراسة إلى أربع فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: يتضمن الإطار العام للدراسة ويشمل مقدمة الدراسة، والدراسات السابقة، ومشكلة الدراسة، وأهدافها وأهميتها، ونطاق وحدود الدراسة، ومنهجية الدراسة، وهيكلية الدراسة.

الفصل الثاني: الإطار النظري لأدبيات الدراسة، حيثُ قسم إلى مبحثين، المبحث الأول يتناول الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية والمبحث الثاني تم تناول الشمول المالي .

الفصل الثالث: تضمن الإطار العملي للدراسة .

الفصل الرابع: يتضمن النتائج والتوصيات ولمقترحات للدراسات المستقبلية .

الإطار النظري للدراسة:

المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي Accounting disclosure

1.1.2 مفهوم وتعريف الإفصاح المحاسبي

1.1.1.2 مفهوم الإفصاح المحاسبي

يعتبر مفهوم الإفصاح المحاسبي مفهوماً نسبياً، حيث يستند إلى فكرة عامة تتمثل في التعبير الدقيق عن الحقيقة، ومن المؤكد أن تجسيد هذه الفكرة في الواقع يختلف باختلاف الزمان والمكان، إذ يتفاوت مستوى الإفصاح وفقاً لقاعدة التكلفة والمنفعة، وهذا يؤدي إلى وجود اختلافات في تحديد المعنى الدقيق لمفهوم الإفصاح من شخص لآخر (الطويل، 2014)، ويعود هذا الاختلاف أساساً إلى اختلاف مصالح الأطراف المعنية، حيث أن معدي البيانات المالية والأشخاص المسؤولين عنها لديهم وجهات نظر مختلفة حول إدارة الشركة عن مُدقي البيانات المالية، وجهات نظر الاثنين ليست بالضرورة متسقة، وبناء على الاختلافات في وجهات النظر، فمن الصعب تقديم مفهوم عالمي وموحد (العكر، 2009).

2.1.1.2 تعريف الإفصاح المحاسبي

" أن تظهر التقارير المالية للمنشأة جميع المعلومات والحقائق المالية وذلك بإتباع سياسة الوضوح والشفافية، لمساعدة متخذي القرارات وأصحاب المصالح على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة " (حمداوي ونغار، 2020 :ص10).

2.1.2 أنواع الإفصاح المحاسبي:

نظراً لتضارب مصالح الجهات المصدرة والمستفيدة من القوائم المالية، تعددت أنواع الإفصاح المحاسبي، ويمكن تصنيفها إلى المستويات الرئيسية الآتية :

1.2.1.2 من حيث كفاية محتوى الإفصاح المحاسبي

عند الحديث عن مدى كفاية محتوى الإفصاحات المحاسبية، فإنها تشير إلى مدى قدرة المعلومات المفصح عنها على تلبية احتياجات مختلف مستخدمي البيانات المالية وتعني كفاية الإفصاحات المحاسبية وتوفير معلومات دقيقة وشاملة وموثوقة، ومن هذه الإفصاحات (عبد الجليل وآخرون، 2024؛ قطامية، 2022؛ لبنى، 2018):

1- الإفصاح الكامل (الشامل): يقصد بالإفصاح الكامل توفير تقارير شاملة تغطي جميع المعلومات ذات التأثير الملحوظ على القارئ، وتتبع أهمية هذا الإفصاح من الدور الحيوي الذي تلعبه القوائم المالية كمصدر أساسي يُعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر نطاق الإفصاح على الحقائق المتعلقة بنهاية الفترة المحاسبية فحسب، بل يشمل أيضاً بعض الأحداث اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي قد تؤثر بشكل كبير على مستخدمي هذه القوائم.

2- الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بإعطاء معلومات متساوية لجميع مستخدمي البيانات المالية من خلال توفير معلومات كافية في نفس الوقت وكذلك كمية المعلومات متساوية لجميع المستفيدين.

3- الإفصاح المحدود (الكافي): هو الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح طبقاً للمعايير أو القوانين، حيث أن الأرقام الواردة بالقوائم المالية يمكن أن تفسر بشكل صحيح من قبل المستفيد.

4- الإفصاح الملائم : هو الإفصاح الذي يُراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس المهم الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية

2.2.1.2 الإفصاح المحاسبي من حيث الهدف :

الإفصاح المحاسبي هو عملية تقديم المعلومات المالية والإدارية الخاصة بالمؤسسة بشكل دوري وشفاف، ويهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم مختلف الأطراف المعنية ومنها (قطامية، 2022؛ لبنى، 2018):

1- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): يشير إلى تقديم المعلومات الملائمة لدعم عمليات اتخاذ القرارات المختلفة، مثل تقديم التنبؤات المالية عبر التفريق بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، ومن الواضح أن هذا النوع من الإفصاح يساهم في تقليل الاعتماد على المصادر الداخلية للحصول على معلومات إضافية بطرق غير رسمية، مما قد يؤدي إلى تحقيق مكاسب لفئة معينة على حساب فئات أخرى

2- الإفصاح الوقائي (التقليدي): الهدف الرئيسي من هذا الإفصاح هو حماية المستثمر العادي الذي قد تكون قدرته محدودة في استيعاب وفهم المعلومات واستخدامها، لذلك يجب أن تتميز هذه المعلومات بقدر عالٍ من الموضوعية لمنع أي إساءة في استخدامها.

3.2.1.2 الإفصاح من حيث الإلزام القانوني :

1- الإفصاح الإلزامي (الإجباري): الإفصاح الإلزامي يأتي نتيجةً لغياب اتفاق واضح حول مستوى الإفصاح الذي يُلبي احتياجات المستفيدين من المعلومات المالية المنشورة، بالإضافة إلى تضارب المصالح بين الأطراف المختلفة، وللتعامل مع هذا الوضع، لجأت الجهات الرسمية المختصة بالإفصاح إلى التدخل من خلال زيادة محتوى المعلومات المعلن عنها في القوائم المالية، ويعتمد هذا النوع من الإفصاح بشكل أساسي على التشريعات والتعليمات التي تُلزم المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات التي قد تسعى الإدارة إلى حجبها (عياشية والليوة، 2015).

2- الإفصاح الاختياري (الطوعي): يعد هذا الإفصاح محاولة جادة من قبل المؤسسة لتقديم معلومات إضافية قد لا تنص عليها التشريعات والقوانين المالية أو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وذلك بهدف تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات لمستخدمي القوائم المالية وحتى لا يتطرق إلى مصادر أخرى قد تكون مضللة، وانطلاقاً من ذلك نجد أن الفكر المحاسبي قد تناول عدة أنواع من الإفصاح وذلك حسب طبيعة ونوعية وكمية المعلومات والبيانات التي يشملها (حمداوى ونغار، 2023).

المبحث الثاني: الشمول المالي Financial inclusion

1.2.2 مفهوم وتعريف الشمول المالي:

تباينت تسميات المختصين لمصطلح الشمول المالي في الأدبيات المالية المتخصصة، حيث أطلق عليه البعض مصطلح "الاشتمال المالي"، بينما أطلق عليه آخرون "التمويل الشامل" أو "النفذ المالي" ومع ذلك، تدور جميع هذه التسميات حول نفس الهدف (جبار، 2024)

ويعرف البنك الدولي الشمول المالي بأنه تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم، والتي تشمل المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين (السيد ومحمد، 2022).

2.2.2 أبعاد الشمول المالي وفق للمعايير الدولية:

اتفق قادة مجموعة العشرين (G20) مع توصية الشراكة العالمية (GPIF) Global Partnership for Financial Inclusion من أجل الشمول المالي لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي و الوطنيفي قمة (لوس كابوس) في يونيو

2012، على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، وهذه المؤشرات تتناول قياس ثلاث أبعاد رئيسية (السراج، 2022؛ بهوري، 2019):

1.2.2.2 أبعاد الشمول المالي وفق للمعايير الدولية :

تساعد هذه الأبعاد في تحليل واقع الشمول المالي، وقياس كفاءة الأنظمة المالية في استيعاب مختلف فئات المجتمع، وهذه الأبعاد هي كما يلي :-

1.1.2.2.2 بُعد الوصول إلى الخدمات المالية: يعتبر الوصول إلى الخدمات المالية أساساً للشمول المالي، حيث تلعب المؤسسات المالية دوراً مهماً في تقليل عدم تماثل المعلومات وتكاليف المعاملات، تقدم هذه المؤسسات خدمات متنوعة مثل المدخرات والمدفوعات، مما يسهل تبادل السلع والخدمات. تعمل بكفاءة لتوفير فرص متكافئة وتعزز النمو الاقتصادي وتقليل الفقر

2.1.2.2.2 بُعد استخدام الخدمات المالية: يرتبط بُعد استخدام الخدمات المالية بكيفية استخدام الأفراد الفعلي للخدمات والمنتجات المالية، امتلاك حسابات مصرفية لا يكفي لتحقيق الشمول المالي، بل يجب استخدام هذه الحسابات بشكل منظم وفعال، يجب جمع بيانات دقيقة توضح مدى استخدام الخدمات المالية حيث إن الاستخدام النشط يعزز الشمول المالي ويحقق أهداف التنمية الاقتصادية.

3.1.2.2.2 بُعد جودة الخدمات المالية: يتعلق بمدى قدرة الخدمات على تلبية طلبات المستهلك، قياس جودة الخدمات يعتبر تحدياً لأن هناك عوامل متعددة تؤثر عليها. التوسع في الخدمات المصرفية يساعد في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، لذا يجب تمكين الجميع للوصول إلى خدمات مالية عالية الجودة تلبي احتياجاتهم.

3.2.2 الركائز الأساسية للشمول المالي:

بين رحيل و شعافي (2023) أن هناك أربع محاور أساسية يرتكز عليها الشمول المالي تتمثل فيما يلي:

1- دعم البنية التحتية المالية: تعتبر البنية التحتية المالية القوية ضرورية لتحقيق الشمول المالي. يجب على الحكومات والمؤسسات المالية القيام بما يلي: توفير بيئة تشريعية ملائمة، توسيع شبكة فروع الخدمات المالية، تطوير نظم الدفع الوطنية، تحسين الاتصال عبر الخدمات الرقمية، وتفعيل مكاتب الاستعلام الائتماني لإنشاء قواعد بيانات شاملة.

2- التثقيف المالي : يتعلق التثقيف المالي أو محو الأمية المالية للشركات والتمويل الشخصي من اتخاذ قرارات مستنيرة، فالتثقيف المالي له أهمية كبيرة ليس فقط تغيير المعتقدات الخاطئة عن القطاع المالي الرسمي فحسب، بل إنه الدافع والمحرك للدعائم الأخرى للشمول المالي

3- حماية العميل: يقصد بها حماية عملاء المصارف من المخاطر التي قد يتعرضون لها والحد منها في مجال تعاملهم مع المصارف من خلال وضع الأطر التنظيمية من سياسات وإجراءات، بما يكفل حصولهم على مختلف الخدمات المالية وصيانة حقوقهم دون انتقاص وعدم الإضرار بمصالحهم ومعاقبة من يتعدى عليهم.

4.2.2 أثر الإفصاح في تعزيز الشمول المالي :

يُعتبر الإفصاح عن الشمول المالي نوعاً جديداً من الإفصاح غير المالي الذي يؤثر بشكل مباشر على المصارف وأدائها، ويعود السبب في ذلك إلى أن الالتزام بالشمول المالي يتطلب توفير التمويل والتسهيلات الائتمانية للأفراد غير المتعاملين مع النظام المالي، ويمكن عرض أثر الإفصاح عن الشمول المالي على مصداقية التقارير المالية كما أشارت إليها دراسة هاشم (2022) كما يلي :

- 1- إن الإفصاح عن الشمول المالي يساهم في تحفيز وسعي المصارف إلى تطبيق الشمول المالي للحصول على المزايا التي يقدمها .
- 2- الإفصاح عن الشمول المالي يساهم في نشر ثقافة الشمول المالي وتوعية العملاء ودوره في تحقيق التنمية بالمجتمع .
- 3- يساعد في زيادة جودة المعلومات والتقليل من عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين واستقطاب المزيد من الاستثمارات وهو ما ينعكس على جودة الأرباح .

3- الطريقة والإجراءات

3-1 منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة على تساؤلاتها التي تمثل مشكلة الدراسة، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، معتمداً على الدراسة تطبيقية كأحد أنسب الأساليب لهذا النوع من البحوث التطبيقية، وقد تم تطبيق الدراسة على المصارف التجارية بمدينة البيضاء، حيث أتاح هذا الأسلوب للباحثة التعرف بشكل مباشر على واقع العمل المصرفي، وجمع البيانات من مصادر الأصلية عبر أدوات الدراسة المناسبة، لكي تساعد في الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية.

3-2 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من موظفين المصارف التجارية (العامة) وهي مصرف الجمهورية بفرعيه، مصرف شمال إفريقيا، مصرف الصحاري، مصرف التجاري الوطني، مصرف الوحدة، والمصارف التجارية (الخاصة) مصرف التجارة والتنمية، والإدارة العامة للمصرف التجاري ووحدة الاستقرار المالي بمصرف ليبيا المركزي البيضاء، ومن واقع الزيارات الميدانية وبيانات إدارة الموارد البشرية تكون مجتمع الدراسة من (131) موظفاً، وقد تم التحقق من كفاية هذا العدد باستخدام جدول (Krejcie & Morgan, 1970) لتحديد حجم العينة المناسب من مجتمع معروف، حيث

يُوصي الجدول باعتماد (97-98) استبانة فقط لتمثيل مجتمع بحجم (131) فرداً، عند مستوى ثقة (95%) وهامش خطأ (5%)، وبذلك تم أخذ عينة طبقية .

3-3 أداة الدراسة:

ويقصد بأداة الدراسة الوسيلة التي تم استخدامها في جمع البيانات عن موضوع الدراسة، وقد اعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة لجمع بيانات الدراسة، وتم الاستعانة بعدة مراجع لإعداد الاستبانة (دحمانيو فراونة 2023؛ رحيلو الشعافي 2023؛ شحات وأبو الديار 2023؛ السراج ومحمد، 2022؛ زين الدين وعبد الهادي 2022؛ عبد وعنون، 2021) حيث تضمن الاستبانة على (34) عبارة تغطي جوانب الدراسة وقد تم عرضها على بعض من أعضاء هيئة التدريس لتحكيم عبارات الاستبانة ظاهرياً، واحتوت الاستبانة على الأقسام التالية :

أولاً- الخصائص الشخصية: احتوت على الخصائص الشخصية والوظيفية للمشاركين والمتمثلة في: المستوى التعليمي، التخصص، المركز الوظيفي، مدة الخدمة، ملكية المصرف.

ثانياً- الإفصاح المحاسبي وتتكون من ستة عشر سؤالاً: تكون مقياس الإفصاح المحاسبي من (16) عبارة، تم إعدادها بناءً على مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بمجال الإفصاح المالي، مع إجراء التعديلات اللازمة لتناسب مع طبيعة البيئة المصرفية في مدينة البيضاء.

ثالثاً- الشمول المالي وتتكون من أربعة وثلاثون سؤالاً: تكون مقياس الشمول المالي من (34) عبارة، صُممت وفق الأبعاد الأساسية التي تُعبر عن مكونات الشمول المالي كما وردت في الأدبيات والدراسات السابقة، مع مراعاة البيئة المصرفية الليبية، واحتياجات المصارف التجارية في مدينة البيضاء.

3-4 ثبات أداة جميع البيانات وصدقها:

تم إجراء دراسة استطلاعية على عينة مكونة من (29) استبانة، بما يمثل حوالي (22%) من إجمالي العينة الكلية البالغة (131) استبانة، وذلك بهدف اختبار صدق وثبات أداة القياس، وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي تمتع الأداة بدرجات مرتفعة من الصدق والثبات، مما يدل على صلاحيتها للتطبيق في الدراسة الرئيسية.

جدول (01): معاملات الثبات والصدق لأبعاد مقياسي الدراسة

ر.م	المقياس / البعد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	*معامل الصدق
1	الإفصاح الإلزامي	7	0.816	0.903
2	الإفصاح الاختياري	7	0.842	0.917
	الإفصاح المحاسبي (كلياً)	16	0.919	0.958

ر.م	المقياس / البُعد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	*معامل الصدق
3	الوصول إلى الخدمات المالية	6	0.867	0.931
4	استخدام الخدمات المالية	6	0.879	0.938
5	جودة الخدمات المالية	7	0.886	0.941
6	البنية التحتية المالية	5	0.852	0.923
7	التتقيف المالي	5	0.864	0.929
8	حماية العميل	5	0.885	0.941
	الشمول المالي (كلياً)	34	0.946	0.972

5-3 توزيع الاستبانة:

بلغ قوام مجتمع الدراسة (131) موظفاً ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة، فقد تم دراسة المجتمع بالكامل، حيث تم توزيع الاستبانة خلال الفترة (من 3 يناير إلى 28 مارس 2025)، حيث استغرقت عملية توزيع الاستبانة وجمعها فترة شهرين، وذلك للحصول على نسبة ردود مرتفعة وتم استرجاع (102) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، وتشكل نسبه (78%) وحيث تعتبر هذه النسبة مقبولة إحصائياً في مجال التحليل الإحصائي.

3-6 أساليب المعالجة الإحصائية:

فيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية التي قامت الباحثة باستخدامها:

- 1- تم قياس ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) من خلال معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)،
- 2- تم التحقق من صدق المقياس من خلال الاستعانة بأراء المحكمين المتخصصين، بالإضافة إلى استخدام أساليب إحصائية مثل حساب الصدق الداخلي.
- 3- تم استخدام الجداول التكرارية لحصر عدد المشاركين وتوزيعهم النسبي وفق الخصائص الديموغرافية للعينة.
- 4- تم الاعتماد على مقاييس النزعة المركزية ممثلة في المتوسطات الحسابية (Arithmetic Mean) لتحديد مدى تركيز الاستجابات حول القيم المتوسطة، بالإضافة إلى مقاييس التشتت مثل الانحراف المعياري (Standard Deviation) لقياس مدى تباين البيانات وانتشارها.
- 5- اختبار T للمجموعة الواحدة One-Sample T Test لتحديد ما إذا كان متوسط درجة الموافقة لكل عبارة أو متغير في الدراسة يختلف عن قيمة معينة μ عند مستوى دلالة معنوية 5%.

6- تم إجراء اختبار كولموغوروف-سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov Test) للتحقق من طبيعة توزيع البيانات، ومدى اقترابها من التوزيع الطبيعي،

7- تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) بعد توزيع الاستبانة وفرزها، تم استخدام مقياس ليكرت Likert، لتحليل آراء وعينات المستجيبين بدقة وموضوعية.

3-7 عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

يتناول هذا الجزء عرض وتحليل بيانات متغيرات وأبعاد الدراسة كما يلي :-

3-7-1 الإفصاح المحاسبي بالمصارف التجارية العاملة في مدينة البيضاء :

تضمنت الاستبانة أربع عشرة عبارة تتعلق بالإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية العاملة بمدينة البيضاء. ومن خلال احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين، كما هو موضح في الجدول (02)، أمكن الوقوف على مستوى الإفصاح المحاسبي، علماً بأن متوسط المقياس المستخدم في الاستبانة بلغ (3) جدول(02) اتجاهات المبحوثين حول الإفصاح المحاسبي وأبعادها محل الدراسة

الأبعاد	المتوسط المحاسبي	الانحراف المعياري	اختبار T			درجة الممارسة	الوزن النسبي	الترتيب
			قيمة t	sig	نتيجة الاختبار			
الإفصاح الإلزامي	3.9188	0.6330	14.659	.000	دالة إحصائية	مرتفعة	78.37%	1
الإفصاح الاختياري	3.8824	0.6524	13.658	.000	دالة إحصائية	مرتفعة	77.64%	2
الإفصاح المحاسبي	3.9006	0.5972	15.227	.000	دالة إحصائية	مرتفعة	78.012%	

أولاً: تحليل بيانات بعد الإفصاح الإلزامي:

حيث تشير نتائج الجدول رقم (03) إلى أن المتوسطات الحسابية لجميع العبارات تقع ضمن الفئة المرتفعة، وهو ما يدل على وجود مستوى جيد من الالتزام بالإفصاح الإلزامي لدى المصارف محل الدراسة.

جدول (03) تحليل فقرات المحور الأول (بعد الإفصاح الإلزامي)

الأبعاد	م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
الإفصاح الإلزامي	1	يتم الإفصاح عن أي قصور في الالتزام بمبدأ الإفصاح	3.85	.849	مرتفعة	6
	2	يلتزم المصرف بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام في إعداد القوائم المالية	3.89	.795	مرتفعة	4
	3	الإفصاح القوائم المالية يحسن نوعية المعلومات ويقلل عنصر المخاطر بالنسبة للمستثمرين	4.10	.764	مرتفعة	1
	4	تتميز البيانات والمعلومات المحاسبية المفصح عنها في الكشف المالية بالحياد والبعد عن التحيز مما يزيد من مصداقيتها لدى العملاء	3.92	.852	مرتفعة	3
	5	تغطي الإفصاحات الإلزامية كافة المعلومات الضرورية للمستخدمين مما تعزز الشمول المالي	3.95	.801	مرتفعة	2
	6	الالتزام مجالس الإدارة في القطاع المالي المصرفي بتطبيق معيار الحوكمة	3.89	.843	مرتفعة	5
	7	يتم الإفصاح عن السياسات والاجراءات المتبعة في إعداد البيانات المالية	3.82	.906	مرتفعة	7

تظهر النتائج أن بعد الإفصاح الإلزامي يحظى بموافقة "مرتفعة"، من قبل أفراد العينة، مما يعكس بيئة مصرفية تسعى إلى تعزيز الشفافية والامتثال للمعايير الدولية، ومع ذلك، فإن التفاوت الطفيف في بعض الجوانب الإجرائية يبرز الحاجة إلى مزيد من الاهتمام فيما يتعلق بإفصاح السياسات والإجراءات، لضمان تكامل الإفصاح وجودته، وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة عبد وعنون (2021) وكذلك اتفقت مع دراسة فرج (2024) وأختلفت مع دراسة Barrak et al. (2020) التي أظهرت أن المستثمرين يعتمدون على عوامل أخرى غير الإفصاح المالي في اتخاذ قراراتهم.

ثانياً: تحليل بيانات بعد الإفصاح الاختياري:

وتشير نتائج الجدول رقم (04) إلى أن المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات تندرج ضمن فئة "درجة الممارسة المرتفعة"، وهو ما يعكس وجود مستوى ملحوظ من ممارسة الإفصاح الاختياري داخل المصارف محل الدراسة.

جدول (04) تحليل فقرات المحور الأول (بعد الاختياري)

الأبعاد	م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
الإفصاح الاختياري	8	يتم الإفصاح عن الأداء المستقبلي مما يساهم في تعزيز الشمول المالي	3.82	1.028	مرتفعة	4
	9	يعزز الإفصاح الاختياري من ثقة العملاء	4.08	.713	مرتفعة	1
	10	يتم الإفصاح عن المخاطر العامة والمخاطر المتعلقة بالائتمان	3.95	.849	مرتفعة	3
	11	يُفصح المصرف في التقارير المالية عن جميع الحقائق المالية التي تهم العملاء	3.80	.923	مرتفعة	5
	12	يتم الإفصاح عن الممارسات التي تتم وفق مبادئ الحوكمة	3.77	.889	مرتفعة	6
	13	يقوم المصرف بالإفصاح عن المعلومات العامة المتعلقة بالإدارة	3.70	.942	مرتفعة	7
	14	الإفصاح الاختياري يعد أفضل للعملاء مما يساعد في اتخاذ قراراتهم	4.05	.776	مرتفعة	2

ويعكس مستوى الممارسة الكلي المرتفع إدراك متزايد لدى المصارف بأهمية الإفصاح الاختياري كوسيلة لتعزيز الشفافية وتعميق التواصل مع الفئات ذات العلاقة، وقد يرجع ذلك إلى التوجهات الحديثة التي تشجع الإفصاح الطوعي.

3-7-2 الشمول المالي بالمصارف التجارية العاملة في مدينة البيضاء :

خلصت نتائج التحليل الإحصائي إلى أن مستوى الشمول المالي بالمصارف التجارية العاملة في مدينة البيضاء جاء مرتفعاً، بمتوسط حسابي (4.1055) وانحراف معياري (0.4775) ووزن نسبي (82.11%)، وأظهرت النتائج وجود

فروق دالة إحصائية عند مستوى 1% في إجابات المبحوثين حول أبعاد الشمول المالي، وهو ما يدل على وعي مرتفع لدى العملاء تجاه تلك الأبعاد.

وقد جاء "التثقيف المالي" في المرتبة الأولى بين أبعاد الشمول المالي بمستوى ممارسة مرتفع، نتيجة لتنظيم المصارف ندوات توعوية وبرامج تعريفية بخدماتها، وجاءت العبارة "حماية العميل" في المرتبة السادسة والأخيرة، رغم حصولها على مستوى مرتفع، حيث تضمن المصارف أمن أموال العملاء وحققهم في تقديم الشكاوى ومعالجتها، والجدول التالي رقم (05) يبين ذلك:

جدول (05) اتجاهات المبحوثين حول الشمول المالي وابعادها محل الدراسة

الأبعاد	المتوسط المحاسبي	الانحراف المعياري	اختبار T			درجة الممارسة	الوزن النسبي	الترتيب
			قيمة t	sig	نتيجة الاختبار			
الوصول إلى الخدمات المالية	4.0703	0.5581	19.365	.000	دالة إحصائية	مرتفعة	81.40%	4
استخدام الخدمات المالية	4.1373	0.4944	23.231	.000	دالة إحصائية	مرتفعة	77.64%	5
جودة الخدمات المالية	4.1134	0.5687	19.773	.000	دالة إحصائية	مرتفعة	82.74%	3
البنية التحتية المالية	4.2686	0.5561	23.038	.000	دالة إحصائية	مرتفعة	85.33%	2
التثقيف المالي	4.0843	0.6578	16.646	.000	دالة إحصائية	مرتفعة	88.17%	1
حماية العميل	3.9569	0.8356	11.564	.000	دالة إحصائية	مرتفعة	79.14%	6
الشمول المالي	4.1055	0.4775	15.227	.000	دالة إحصائية	مرتفعة	82.11%	

وفي الجزء التالي عرض للبيانات التفصيلية لعبارات كل بعد من أبعاد الشمول المالي من حيث الإحصاءات الوصفية ودرجة الممارسة والترتيب:

أولاً: تحليل فقرات المحور الثاني (بعد الوصول إلى الخدمات المالية) :

يعرض الجدول نتائج تحليل فقرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية، والذي يعد من الأبعاد الأساسية في تعزيز الشمول المالي، يركز هذا البعد على مدى سهولة وفعالية وصول العملاء إلى الخدمات المالية المختلفة، ومدى توفر القنوات والخدمات التي تتيح لهم إجراء معاملاتهم المالية بسهولة ويسر.

حيث يعكس الجدول (06) تقييم المستفيدين للفقرات المختلفة، مما يساعد في تحديد نقاط القوة والضعف في هذا الجانب، حيث تشير نتائج الجدول إلى أن جميع الفقرات الواردة ضمن هذا البعد قد سجلت درجات ممارسة (مرتفعة أو مرتفعة جداً)، بما يظهر استجابة إيجابية من المصارف في توفير البنية التحتية والخدمات المرتبطة بإتاحة الوصول المالي

جدول (06) تحليل فقرات المحور الثاني (بعد الوصول إلى الخدمات المالية)

الأبعاد	م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
الوصول إلى الخدمات المالية	1	يفصح المصرف عن عدد الحسابات المصرفية الخاصة بالخدمات التي تتم عبر الهاتف المحمول	3.88	.915	مرتفعة	5
	2	يوفر المصرف عدد فروع كافيه تسمح بالوصول للخدمات المصرفية	4.21	.603	مرتفعة جداً	3
	3	يوفر المصرف صرافات آليه تسمح بالوصول للخدمة	4.26	.644	مرتفعة جداً	2
	4	يوفر المصرف موقع إلكتروني يعرض فيه كل خدماته	4.28	.635	مرتفعة جداً	1
	5	يسهل المصرف التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر	4.07	.824	مرتفعة	4
	6	يقدم المصرف التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر	3.72	1.102	مرتفعة	6

بشكل عام يظهر المتوسط العام لبعد "الوصول إلى الخدمات المالية" أن القطاع المصرفي المعني بالدراسة يولي اهتماماً ملحوظاً بترسيخ الشمول المالي من خلال توفير أدوات متعددة للوصول، سواء عبر الفروع والصرفيات، أو من خلال البوابات الرقمية.

اتفقت الدراسة مع دراسة السراج (2022) التي بينت وجود دور إيجابي للوصول إلى الخدمات المالية، وكذلك مع دراسة خير السيد ومحمد (2022)، واختلفت الدراسة مع دراسة هناع (2022) التي بينت استمرار ضعف وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع.

ثانياً: تحليل فقرات المحور الثاني (بعد استخدام الخدمات المالية):

وتشير نتائج الجدول (07) إلى أن المتوسطات الحسابية لجميع العبارات جاءت ضمن الفئتين "مرتفعة" و"مرتفعة جداً"، مما يعكس مستوى إيجابي من حيث مدى استخدام تلك الخدمات داخل المصارف محل الدراسة.

جدول (07) تحليل فقرات المحور الثاني (بعد استخدام الخدمات المالية)

الأبعاد	م	العبرة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
استخدام الخدمات المالية	7	يحرص المصرف على تأهيل موظفيه بشكل دوري للتعامل الفعال مع العملاء	3.97	.826	مرتفعة	5
	8	يستخدم المصرف شبكات الاتصال الحديثة للاتصال مع الأطراف ذات العلاقة بعمله	4.28	.651	مرتفعة جداً	2
	9	استخدام الخدمات المصرفية عبر تطبيقات الهاتف المحمول لإنجاز كافة مهام العميل	4.32	.583	مرتفعة جداً	1
	10	يدرس المصرف كيفية استخدام أي خدمة مالية قبل عرضها	4.20	.809	مرتفعة جداً	4
	11	تؤثر الرسوم المصرفية على استخدام الخدمات المصرفية	3.84	.952	مرتفعة	6
	12	يؤثر الوعي المالي على استخدام الخدمات المصرفية	4.21	.680	مرتفعة جداً	3

تبين النتائج أن استخدام الخدمات المالية يمثل أحد الأبعاد الأساسية التي تشهد مستوى مرتفع من الممارسة في المصارف محل الدراسة، وقد يعود ذلك إلى توافر بنية تكنولوجية متقدمة، إلى جانب وعي مالي متزايد بين العملاء.

تتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة خير السيد ومحمد (2022) التي أكدت على دور التطبيقات المصرفية عبر الهاتف المحمول في تحسين جودة الخدمات المصرفية وتعزيز الشمول المالي الرقمي، وكذلك مع دراسة رحيل والشعيفي (2023) وتختلف الدراسة عن دراسة نصر الدين وعلاء الدين (2023) التي أظهرت ضعفًا نسبيًا في مؤشرات الشمول المالي واستخدام الخدمات المصرفية في الجزائر.

ثالثاً: تحليل فقرات المحور الثالث (بعد جودة الخدمات المالية):

وتشير نتائج الجدول (08) إلى أن جميع فقرات هذا البعد قد حققت درجات "ممارسة مرتفعة"، ما يدل على اهتمام المصارف بتحسين جودة خدماتها المالية باستمرار.

جدول (08) تحليل فقرات المحور الثاني (بعد جودة الخدمات المالية)

الأبعاد	م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
جودة الخدمات المالية	13	يعمل المصرف على تسهيل إجراءات استخدام خدماته المالية وتقليل تكلفتها لجميع شرائح المجتمع	4.13	.740	مرتفعة	4
	14	يقوم المصرف بتقديم خدمات جديدة كل فترة	4.33	.569	مرتفعة	1
	15	يؤدي الشمول المالي إلى سهولة استخدام الخدمات والمنتجات المالية المقدمة من قبل المصرف	4.20	.645	مرتفعة جداً	2
	16	يوفر المصرف الضمان لأمن وسرية بيانات العملاء	4.11	.819	مرتفعة	5
	17	يوفر المصرف نظام رقابة داخلي يتسم بالقوة والشفافية	3.91	.846	مرتفعة	7
	18	يحرص المصرف على توفير درجة عالية من الدقة والموثوقية للبيانات والمعلومات المالية	3.97	.850	مرتفعة	6
	19	يعزز الشمول المالي الاستقرار المالي في المصارف	4.15	.681	مرتفعة	3

بشكل عام، يمكن القول إن المصارف تسعى جاهدة لتحسين جودة خدماتها من خلال الابتكار والتسهيل، لكن هناك حاجة لتعزيز بعض الجوانب التنظيمية والرقابية لضمان مستوى عالٍ من الثقة والموثوقية، وتتفق هذه النتائج مع نتائج نصر الدين وعلاء الدين (2023) و Thi Du and Nguyen (2022) التي ربطت بين الشمول المالي ودوره في دعم استقرار المصارف وتوسيع قاعدة العملاء، وتختلف مع دراسة السراج (2022) التي أظهرت تطبيقاً متقدماً لنظام الرقابة الداخلية وشفافية الإفصاح في العديد من المصارف، مما أسهم في رفع جودة الخدمات وتعزيز ثقة العملاء بشكل أكبر.

رابعاً: تحليل فقرات المحور الثاني (بعد البنية التحتية المالية):

يعد هذا البعد من الركائز الأساسية لتحقيق الشمول المالي، نظراً لدوره في تمكين الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة وفعالية، وتشير البيانات إلى أن جميع الفقرات قد حصلت على درجات ممارسة مرتفعة جداً، بما يعكس استجابة قوية من المصارف في بناء بيئة مصرفية متكاملة وداعمة.

جدول (09) تحليل فقرات المحور الثاني (بعد البنية التحتية المالية)

الأبعاد	م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
البنية التحتية المالية	20	توجد فروع كافية للمصرف في أغلب المناطق تسمح بالوصول للخدمة المالية	4.32	.773	مرتفعة جداً	1
	21	يوجد موقع إلكتروني للمصرف سهل الاستخدام	4.29	.607	مرتفعة جداً	2
	22	التعامل عن طريق البطاقات المصرفية سهل لجميع العملاء	4.29	.607	مرتفعة جداً	2
	23	توفير خدمة لسداد قيمة المشتريات والفواتير عن طريق بطاقة المصرف الإلكتروني	4.22	.740	مرتفعة جداً	3
	24	توجد خدمة إمام التعاملات المصرفية باستخدام الهاتف الذكي وعبر الإنترنت	4.22	.740	مرتفعة جداً	3

اتفقت هذه النتائج مع دراسة قادم (2023) ودراسة نصر الدين وعلاء الدين (2023) التي شددت على الابتكار والتطوير المستمر للبنية التحتية المالية، كما تختلف الدراسة مع دراسة رحيل والشعيفي (2023)، ودراسة هناء (2022) التي أكدت وجود فجوات كبيرة في انتشار الفروع المصرفية خاصة في المناطق النائية، ما يحذر من تحقيق الشمول المالي الكامل واختلفت كذلك مع دراسة.

خامساً: تحليل فقرات المحور الثاني (بعد التثقيف المالي):

يُعد هذا المحور من المرتكزات الأساسية في دعم الشمول المالي، حيث يساهم بشكل مباشر في تعزيز وعي العملاء وتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية مستنيرة، وقد أظهرت النتائج درجات "ممارسة مرتفعة جداً" وعالية لجميع الفقرات، مما يدل على جهود المصارف في نشر الثقافة المالية بين عملائها.

جدول (10) تحليل فقرات المحور الثاني (بعد التثقيف المالي)

الأبعاد	م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
التثقيف المالي	25	يؤثر المستوى التعليمي على اتخاذ العميل للقرار المالي السليم	4.25	.776	مرتفعة جداً	1
	26	يقدم المصرف ندوات للتعرف على الخدمات المصرفية	4.03	.873	مرتفعة	4
	27	يقدم المصرف برامج تعليم وتدريب متخصصة في مجال الخدمات المالية الإلكترونية	4.09	.891	مرتفعة	3
	28	يوجد مراعاة للعملاء الجدد	3.93	.915	مرتفعة	5
	29	تؤثر برامج التوعية التي يقوم بها المصارف المركزية تأثيراً إيجابياً على المواطنين	4.13	.740	مرتفعة	2

حيث اتفقت النتائج مع دراسة قادم (2023) وكذلك مع دراسة رحيل والشعيفي (2023) التي أوصت بضرورة تعزيز التثقيف المالي من خلال الندوات والبرامج التدريبية، لما له من أثر إيجابي في تحسين إدراك العملاء للخدمات المالية، واختلفت الدراسة مع دراسة نصر الدين وعلاء الدين (2023) التي أشارت إلى ضعف في نسب التثقيف والوعي المالي.

سادساً: تحليل فقرات المحور الثاني (بعد حماية العميل):

يمثل بعد حماية العميل أحد الأبعاد المهمة في تعزيز الشمول المالي، حيث يلعب دوراً حيوياً في ضمان حقوق العملاء والحفاظ على أمن تعاملاتهم وبياناتهم الشخصية، يعزز هذا البعد من ثقة العملاء في المؤسسات المالية، وتشير النتائج إلى أن جميع العبارات سجلت درجات "ممارسة مرتفعة" مما يعكس اهتمام المصارف بتبني سياسات وإجراءات تحمي مصالح العملاء وتعزز من ثقتهم في النظام المصرفي.

جدول (11) تحليل فقرات المحور الثاني (بعد حماية العميل)

الأبعاد	م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
حماية العميل	30	يحتفظ المصرف على أمن وسلامة أموال العملاء وكافة بياناتهم	4.06	.910	مرتفعة	1
	31	يستطيع العملاء تقديم شكوى للمصرف بسبب أي معاملة غير قانونية من قبل المصرف	3.98	.965	مرتفعة	3
	32	يتعامل المصرف بشفافية ونزاهة مع عملائه	3.93	.957	مرتفعة	4
	33	يعمل المصرف على تحقيق العدالة بين العملاء بغض النظر عن رصيد حساباتهم	3.83	.955	مرتفعة	5
	34	يقوم المصرف بمعالجة شكاوي العملاء بأسرع وقت ممكن	3.98	.923	مرتفعة	2

اتفقت النتائج معدراسة عياشية والليوة (2015)، والتي أكدت أن توفير بيئة مصرفية آمنة وسرية يسهم في زيادة رضا العملاء ويعزز من رغبتهم في الانخراط في النظام المالي الرسمي، واختلفت مع دراسة نصر الدين وعلاء الدين (2023)، وكذلك مع دراسة رحيل والشعيفي (2023) التي أشارت إلى وجود تحديات في مجال الشفافية وسرعة معالجة الشكاوى في بعض المصارف المحلية.

8-3 اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test: استخدام اختبار كولموغوروف-سميرنوف Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وذلك من خلال نتائج الدراسة، حيث كانت القيم الاحتمالية لمحاو الدراسة أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، نستنتج من الجدول (12) أن البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً، ووفقاً لهذه النتائج ستستخدم الاختبارات المعلمية لاختبار فرضيات الدراسة.

جدول (12): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي "كولموغوروف-سميرنوف"

Kolmogorov-Smirnov ^a			أبعاد الدراسة
Sig.	df	Statistic	
.140	102	.078	الإفصاح المحاسبي
.105	102	.080	الشمول المالي

كما تم التأكد من عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة باستخدام معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor، واختبار التباين المسموح Tolerance، مع مراعاة عدم تجاوز معامل التضخم (VIF) للقيمة (10)، وقيمة

اختبار التباين المسموح Tolerance أكبر من (5%)، والجدول (13)، يوضح نتائج الاختبار والذي يشير إلى أن قيم معامل التضخم (VIF)، لجميع المتغيرات تقل عن (10) وكانت قيمة كل المتغيرات (2.122)، وإن قيمة اختبار التباين المسموح Tolerance كانت للمتغيرين (0.471)، ويعد هذا مؤشراً على عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة جدول(13): اختبار معامل تضخم التباين (VIF) واختبار التباين المسموح Tolerance

المتغيرات المستقلة	VIF	Tolerance
الإفصاح الإلزامي	2.122	0.471
الإفصاح الاختياري	2.122	0.471

9-3 اختبار فرضيات الدراسة:

يتناول هذا الجزء تحليل بيانات اختبار فرضيات الدراسة كما يلي :

1-10-3 اختبار فرضية الدراسة الرئيسية: تنص الفرضية الرئيسية الأولى على أنه لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وكيفية تعزيز الشمول المالي بالمصارف التجارية.

وفقاً لنتيجة هذا التحليل نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما ألت إليه دراسة (حسن، 2022) والتي كشفت إلى وجود علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح المحاسبي والإفصاح الاختياري في التقارير المالية للمصارف، وكذلك اتفقت مع دراسة (السراج، 2022) ، وتنسجم هذه النتائج أيضاً مع دراسة الأرضي (2023)، التي أوضحت أن الإفصاح المحاسبي يُعد أداة فعالة في تحسين بيئة العمل المصرفي وزيادة وصول الأفراد للخدمات المالية، لاسيما في الدول النامية.

جدول(14): تحليل اختبار الانحدار البسيط لفرضية الدراسة الرئيسية

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	قيمة F	معامل الانحدار المقدر β	قيمة t	قيمة الدلالة sig
الشمول المالي	الإفصاح المحاسبي	.702	.493	97.166	.561	9.857	.000
	الثابت				1.916	8.532	.000

3-10-2 اختبار فرضية الفرعية الأولى:

يتناول هذا الجزء عرض نتائج أسلوب الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين الإفصاح المحاسبي الإلزامي في التقارير المالية والشمول المالي بالمصارف التجارية".

وفقاً لنتيجة هذا التحليل نرفض الفرضية الفرعية الأولى ونقبل الفرضية البديلة، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (عبد وعون، 2021) والتي توصلت إلى أن هناك علاقة وثيقة بين الإفصاح المحاسبي الإلزامي وكفاءة القرارات الاستثمارية، كما تتوافق مع ما أشار إليه حسن (2022) من أن الإفصاح المحاسبي يعد من العوامل المؤثرة في تعزيز الشمول المالي.

جدول (15): تحليل اختبار الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الأولى

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	قيمة F	معامل الانحدار المقدر β	قيمة t	قيمة الدلالة sig
الشمول المالي	الإفصاح المحاسبي الإلزامي	.639	.408	68.929	.482	8.302	.000
	الثابت				2.217	9.625	.000

3-10-3 اختبار فرضية الفرعية الثانية

يتناول هذا الجزء عرض نتائج أسلوب الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين الإفصاح المحاسبي الاختياري في التقارير المالية والشمول المالي بالمصارف التجارية".

جدول (16): تحليل اختبار الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثانية

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	قيمة F	معامل الانحدار المقدر β	قيمة t	قيمة الدلالة sig
الشمول المالي	الإفصاح المحاسبي الاختياري	.666	.443	79.525	.487	8.918	.000
	الثابت				2.214	10.300	.000

وبناء على عرض نتائج تحليل بيانات الفرضية الفرعية الثانية ترفض الفرضية الفرعية الثانية ونقبل الفرضية البديلة، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (احمد، 2024) والتي توصلت إلى أن الشمول المالي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق

الاستقرار المالي من خلال دعم استقرار قاعدة الودائع ، وكذلك اتفقت مع نتائج دراسة (فرج، 2024) والتي توصلت إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لمستوى إفصاح المصارف المقيدة بالبورصة المصرية عن الشمول المالي على جودة تقاريرها المالي واختلاف هذه العلاقة بخلاف ربحية السهم.

خلاصة نتائج:

من خلال تحليل البيانات الدراسة تبين ما يلي :-

1- أظهرت الدراسة أن مستوى الإفصاح المحاسبي بالمصارف التجارية في مدينة البيضاء كان مرتفعاً، وهذا يُشير إلى اهتمام المصارف بتطبيق معايير الإفصاح العام، كما أظهرت الدراسة أن مستوى الشمول المالي في المصارف التجارية كان كذلك مرتفعاً، وهذا يعكس جهود المصارف في تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية، وتقديم خدمات رقمية عالية الجودة، مع اهتمام واضح بجوانب التثقيف المالي وحماية العملاء.

2- أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر واضح للإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية في تعزيز الشمول المالي في المصارف التجارية، حيث تبين أن الإفصاح المحاسبي يساهم في تسهيل وصول الأفراد والمؤسسات إلى الخدمات المالية، ويعزز من استخدامها بشكل أكثر كفاءة، كما كشفت النتائج أن لكل من الإفصاح الإلزامي والاختياري دوراً فاعلاً في دعم الشمول المالي، مما يعكس أهمية تطوير مستوى الإفصاح بنوعيه كأداة فاعلة لدعم الاستقرار المالي وتوسيع قاعدة المتعاملين مع القطاع المصرفي.

3- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين الإفصاح المحاسبي بمختلف أنواعه والشمول المالي. وكذلك بينت الدراسة أن الإفصاح المحاسبي الاختياري له التأثير الأكبر على تعزيز الشمول المالي، وهذا يُشير إلى أن المصارف التي تُفصح اختياريًا عن معلومات إضافية، كالأداء المستقبلي والمخاطر، تساهم بشكل أكبر في تعزيز ثقة العملاء وتوسيع قاعدة الشمول المالي.

توصيات الدراسة :

في ظل نتائج الدراسة، توصي الباحثة بما يلي :-

1- تشجيع المصارف التجارية على تطوير الإفصاح الاختياري في تقاريرها المالية، والذي يشتمل على الأداء المستقبلي، تقديرات المخاطر، والمعلومات التي تعزز من شفافية العمليات المصرفية، الأمر الذي يعزز ثقة العملاء ويدعم قراراتهم المالية.

2- الاستمرار في الالتزام بالإفصاح الإلزامي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والمحلية، وتوسيع نطاقه ليشمل علي المزيد من التفاصيل المتعلقة بالسياسات والإجراءات المحاسبية، لتعزيز الفهم العام للمعلومات المالية.

3- الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية للمصارف، بما يشمل تقديم خدمات إلكترونية متقدمة، وتوفير قنوات اتصال سهلة للعملاء، وهو ما يساهم في الوصول إلى فئات أكبر من المستخدمين وكذلك تحديث تطبيقات الهواتف الذكية بشكل مستمر لتشجيع العملاء على استخدامها في المعاملات والخدمات المصرفية.

المراجع

المراجع العربية:

- أحمد، دعاء (2024). دور الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي في تحسين الأداء المالي للبنوك: دراسة نظرية بالتطبيق على مصر. مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد 5، العدد 4، 99-112.
- الأرضي، محمد ووداد. (2013). مؤشر مقترح للإفصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية. مجلة التجارة والتمويل، المجلد 33 (العدد 4)، 1199-1372.
- الأرضي، محمد ووداد (2023). العلاقة بين نوعي ممارسة الإفصاح الإلزامي والاختياري والعواقب الاقتصادية: دراسة اختبارية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 37، العدد 3، 278-341.
- الأعرجي، صديان طارق سعيد (2020). القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق. مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 26، العدد 119، 323-344.
- بهوري، نبيل (2019). الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه. مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 3، 160-180.
- بوشايب، حسينة (2016). دور وأهمية الإفصاح الاختياري في القوائم المالية للمؤسسات: دراسة عينة من المؤسسات المساهمة في بورصة الجزائر. مجلة معهد العلوم الاقتصادية (علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد 20، العدد 2، 11-29.
- جاب الله، زكريا، وبعليلش، نور الدين وحجاج، مراد (2019). دور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز الإفصاح المحاسبي - دراسة ميدانية لعينة من المهنيين لسنة 2019. مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 3، العدد 169، 2-184.
- جابر، خالد. (2016). دراسة تجريبية للعوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح. مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 1 العدد 142، 3-311.
- حسن، حنان عبد المنعم مصطفى. (2022). دور الإفصاح المحاسبي الإلزامي والاختياري في التقارير المالية للبنوك المصرية في تعزيز الشمول المالي. مجلة البحوث المحاسبية، العدد 2، كلية التجارة، جامعة طنطا.
- حسن، فالح ماجد، والعبدي، صبيحة. (2020). تقييم مستوى الإفصاح بسبب مؤشرات Standard & Poor's (S&P) وتأثيرها على المعلومات المحاسبية ذات الصلة - بحث تطبيقي في بنك بغداد. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 51، العدد 1، 11-25.
- حمداوي، محمد هشام، ونغار، كمال. (2020). الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) ومدى توافقه مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 (IAS): دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج - جيجل. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم المالية والمحاسبة.
- خير السيد، عبد السلام عوض، ومحمد، عاصم حسن. (2022). دور الشمول المالي في تعزيز جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية بالمصارف السودانية - دراسة ميدانية على بنك الخرطوم. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 6، العدد 37، 22-57.
- دادة، دليلة. (2019). أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة بالجزائر - دراسة عينة من البنوك العاملة في الجزائر. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- رحيل، حمدو الشعاقي، محمد. (2023). مدى توافر ركائز الشمول المالي في المصارف الليبية. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 10، العدد 301، 2-325.

- الزهراني، محمد عبد الله. (2021). تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 15، العدد 3، 45-62.
- السراج، محمد فكري. (2022). دور الشمول المالي في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني – دراسة تطبيقية على بنك فلسطين بالمحافظات الجنوبية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، العراق.
- سعدوني، محمد محروص. (2021). الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية – المنوفية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، 52(4)، 197-238.
- سمية، بن حمادي. (2016). الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية – دراسة حالة بديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس.
- السويح، عماد علي، وأحمد، محمد الشارف. (2016). مدى تلبية التشريعات الليبية لمتطلبات مبدأ الإفصاح والشفافية الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – دراسة مقارنة مع دول الخليج العربي. مجلة العلوم الإدارية والمالية.
- السيد، محمد صابر. (2021). نحو مؤشر للإفصاح الإجمالي والاختياري وتأثيره على تكلفة رأس المال – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، 30(1)، 379-440.
- شاهين، أحمد. (2020). مدى تأثير تحقيق أبعاد الشمول المالي على الأداء المصرفي في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
- عائشة، بالحرش، وخالد، مسعد. (2022). الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول – التجربة الكينية نموذجاً. مجلة الديار الاقتصادية، المجلد (1) العدد 2، 137-149.
- العكر، معتز برهان جميل. (2009). أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي – دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة.
- عباشية، لبنى، والليوة، فايز العبد. (2015). الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية وفق النظام المحاسبي المالي – دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم.
- فعور، مسعود، وكريكط، خالد. (2015). دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية – دراسة تطبيقية على عينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل.
- قادم، فاطمة. (2023). الشمول المالي ودوره في الاستقرار المالي – دراسة حالة الدول العربية. مجلة المُدبّر، المجلد 10 العدد (1)، 141-160.
- قطامية، إنصاف جمعة بركات. (2022). أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات الحكومية. المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس، العدد 49، 2663-5798.
- لبنى، بنزاف. (2018). دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية – دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية. رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- لوزري، نادية. (2021). واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه – دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية. مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمت، المجلد (2) العدد 30-11، (2).
- معجم المعاني الجامع. (2025). <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/>.

- نصر الدين، قارة عشير قو علاء الدين، عشيظ. (2023). واقع الشمول المالي في الدول العربية وآلية تعزيزه. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد (1) العدد (7)، 111-96
- هاشم، ديننا. (2022). أثر الشمول المالي على جودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية. مجلة البحوث المالية والتجارية، (1)، 154-134، 23
- هناء، شعراويذهبية. (2022). أثر الشمول المالي في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر – دراسة مقارنة بنك السلام AGB-BNA. رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.

المراجع الأجنبية:

- Barrak, Jasim Idan, Sahib, Abdulrasool Abaulabbas, and Ali, Mohammed Hussein. (2023). The Effect of Accounting Disclosure on the Financial Statements and Its Relationship to Making Investment Decisions: An Exploratory Study on Asia Cell and Al Khatim Telecom Group. **Palarch's Journal of Archaeology of Egypt**, 17(7), 13998-14010
- Ban, Abdul, Abdulaali, Kadhm (2021). The role of accounting disclosure in improving stock prices and maximizing the market value of the company: Applied study in a sample of Iraqi industrial companies. **Palarch's Journal of Archaeology of Egypt**, 18(18), 835-846.
- Siddik, Md. Nur Alam, and Kabiraj, Sajal. (2018). Does financial inclusion induce financial stability? Evidence from cross-country analysis. **Australasian Accounting, Business and Finance Journal**, 12(1), 34-46
- Khalid, Tareq Bani, Al-Own, Bassam, Al-Eitan, Ghaith N. (2022). Financial inclusion indicators affect profitability of Jordanian commercial banks: Panel data analysis
- ThiDu, Quynh, Nguyen, Trung Duc (2022). The effect of financial inclusion on bank stability: Evidence from ASEAN. Financial Economics Research Article, **Cogent Economics & Finance**, 10, Article 2040126